ICC-ASP/20/18

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
19 November 2021

ARABIC
Original: English

**الدورة العشرون**

لاهاي، 6 – 11 كانون الأول/ديسمبر 2021

# الانتخاب السادس لأعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

## مذكرة من الأمانة

1- تم تأسيس الصندوق الاستئماني لضحايا الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة وأسر هؤلاء الضحايا من طرف جمعية الدول الأطراف بموجب قرار المحكمة الجنائية الدولية ICC-ASP/1/Res.6 المؤرخ في 9 أيلول/سبتمبر 2002. وترد اختصاصات مجلس الإدارة في مرفق هذا القرار.

2- ويبين قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/1/Res.7، المؤرخ في 9 أيلول/سبتمبر 2002، إجراءات ترشيح الأعضاء الخمسة لمجلس الإدارة وانتخابهم. ووفقاً للفقرة 6 من ذلك القرار، ينبغي أن يبين كل ترشيح المعلومات التي تثبت استيفاء المرشح للشروط الواردة في الفقرة 1 من القرار نفسه، أي التحلي بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وبالكفاءة في مجال مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة.

3- وفقاً للفقرة 8 من القرار ICC-ASP/1/Res.7، يخَصَص مقعد واحد لكل مجموعة إقليمية.

4- وفقاً للفقرة 10 من القرار ICC-ASP/1/Res.7، تُبذل كافة الجهود لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بتوافق الآراء. وعند غياب توافق الآراء، يجري الانتخاب بالاقتراع السري. ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط إذا كان عدد المرشحين مساوياً لعدد المقاعد المقرر ملؤها، أو فيما يتعلق بالمرشحين الذين يحظون بتأييد مجموعتهم الإقليمية، ما لم يطلب أحد الوفود على وجه التحديد التصويت على انتخاب معين.

5- وتنص الفقرة 11 من القرار ICC-ASP/1/Res.7 على أنه في حال تعادل الأصوات لمقعد متبقٍ، ينبغي إجراء اقتراع مقيد ينحصر في المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الأصوات.

6- وتنص الفقرة 12 من القرار ICC-ASP/1/Res.7 على أن الشخص المنتخب ينبغي أن يكون المرشح عن كل مجموعة الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات وعلى أغلبية تكون من ثلثي الدول الأطراف الحاضرة والمشتركة بالتصويت، بشرط توفر أغلبية مطلقة من الدول الأطراف تشكل النصاب القانوني الضروري للتصويت.

7- وفي اجتماعه الرابع المنعقد في 2 حزيران/يونيو 2021، قرر مكتب جمعية الدول الأطراف فتح فترة الترشيح للانتخاب السابع لأعضاء مجلس الإدارة والتي ستجرى من تاريخ 7 حزيران/يونيو إلى 29 آب/أغسطس 2021. وبنهاية هذه الفترة، لم يتم استيفاء الشروط الدنيا لترشيح أعضاء مجلس الإدارة. وعملاً بالفقرة 4 من القرار ICC-ASP/1/Res.7، لقد مدد رئيس الجمعية فترة الترشيح بأربعة أسابيع حتى 12 أيلول/سبتمبر 2021.

8- حتى تاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2021، وردت الترشحيات الخمسة الآتية:

*الدول الأفريقية*

- السيد إبراهيم سوري يلا (سيراليون)

*دول آسيا والمحيط الهادئ*

- السيد بلال شيخ محمد (بنغلاديش)

*دول أوروبا الشرقية*

- السيد بارماس، أندريس (إستونيا)

*دول أميركا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي*

- السيدة تافاريز ميرابال، مينيرفا جوزيفينا، (الجمهورية الدومينيكية)

*دول أوروبا الغربية ودول أخرى*

- السيد كيلي، كيفين (أيرلندا)

9- ووفقاً للفقرة 7 من القرار ICC-ASP/1/Res.7، توجد المعلومات المتعلقة بالمرشحين والوثائق المرافقة في مرفق المذكرة الحالية.

# المرفق

## قائمة المرشحين بالترتيب الأبجدي الإنكليزي (مع بيانات المؤهلات)

*المحتويات*


| *الاسم والجنسية(*)* | *الصحفة* |
|---|---|
| 1- بلال شيخ محمد (بنغلاديش) ..... | 4 |
| 2- كيلي، كيفين (أيرلندا)..... | 10 |
| 3- السيد بارماس، أندريس (إستونيا) ..... | |
| 4- تافاريز ميرابال، مينيرفا جوزيفينا، (الجمهورية الدومينيكية) ..... | |
| 5- إبراهيم سوري يلا (سيراليون) ..... | |


(*) كذلك الدولة (الدول) المرشِحة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

## 1- بلال، شيخ محمد (بنغلاديش)

[الأصل: بالإنكليزية]

**مذكرة شفوية**

تهدي سفارة جمهورية بنغلاديش الشعبية لدى هولندا تحياتها إلى الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية رقم ICC-ASP/21/SP/54 المؤرخة 30 آب/أغسطس 2021، وتتشرف بإبلاغ الأمانة العامة بأن حكومة جمهورية بنغلاديش قررت ترشيح سعادة السفير **بلال، شيخ محمد** لإعادة انتخابه في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا لفترة ثلاث سنوات لاحقة، في إطار مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

## بيان المؤهلات

نتقدم بهذا البيان عملاً بالفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف فيما يتعلق بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا (ICC-ASP/1/Res.7) المعتمد في 9 أيلول/سبتمبر 2002.

يستوفي السفير شيخ محمد بلال المعايير المنصوص عليها في الفقرة 1 من القرار المذكور أعلاه؛ "يجب أن يتحلى المرشحون بصفات أخلاقية عالية والحيادية والنزاهة وأن يتمتعوا بالكفاءة في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة".

جرى انتخاب السفير بلال في كانون الأول/ديسمبر 2018 كأحد الأعضاء الخمسة في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا لتمثيل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وخلال فترة ولايته الأولى، عمل السفير بلال على العديد من القضايا بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كجهة اتصال لمجلس الإدارة بشأن القضايا المتعلقة بآلية الاستعراض المستمرة. ومن المأمول أن تؤدي هذه العملية إلى التركيز المطلوب بشدة على قضايا الضحايا واستعادة كرامتهم وسلامتهم لجميع الضحايا على مستوى العالم، بمن في ذلك أولئك الموجودون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لقد ساعدت هذه الممارسات السفير بلال بالتأكيد على تعميق معرفته وفهمه لإطار نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد العالمي.

وتناول السفير بلال القضايا القانونية الإنسانية خلال جزء كبير من حياته المهنية ولديه خبرات كبيرة في تنفيذ الصندوق لتعويضات الضحايا. ولاستكمال المزيد من العمل في هذا الصدد، كان السفير بلال أيضًا مديرًا لصندوق يضم أعضاء من جميع أنحاء العالم، وبالتالي لديه الكفاءة لاستكمال دور الصندوق وعمله لزيادة الوعي في كل من القطاعين العام والخاص لجمع وحشد التمويل. ومن المتوقع أن يتزايد إسهام السفير بلال بفعل ما يتمتع به من خبرة كبيرة في المجالين الدبلوماسي والمالي خلال فترة ولايته الثانية.

بعد حصوله على شهادة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2012، كرس السيد بلال مسيرته المهنية نحو تعزيز دعوة بنغلاديش من أجل الدبلوماسية ونزع السلاح والعدالة للضحايا. وتعزز عمله من أجل تحقيق السلام والعدالة عندما عُيّن سفيراً لبلاده لدى هولندا والإقامة في لاهاي، مدينة السلام والعدل في نيسان/أبريل 2014.

وعمل السفير بلال، بصفته سفير بنغلاديش لدى هولندا، في منصب الممثل الدائم لبنغلاديش لدى المحكمة الجنائية الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومحكمة التحكيم الدائمة، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وغيرها من الهيئات.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، تم انتخاب السفير بلال مديراً إدارياً للصندوق المشترك للسلع الأساسية من بين ستة مرشحين. ويعتبر الصندوق المشترك للسلع الأساسية منظمة مالية دولية مكرسة لمهمة التخفيف من حدة الفقر على مستوى العالم. وسعى السفير بلال عند توليه منصب المدير العام للصندوق الاستئماني للضحايا للحصول على موافقة المجلس التنفيذي لمواصلة مهامه المجانية كعضو في الصندوق الاستئماني للضحايا وتمت الموافقة عليه على الفور.

لقد مثّل السفير بلال بنغلاديش خلال إنجاز بلده التاريخي للتسوية السلمية للنزاعات البحرية مع الهند في محكمة التحكيم الدائمة، وقاد الإجراءات التي نجم عنها إمكانية الوصول إلى منطقة بحرية غيرت تاريخ بنغلاديش البحري إلى الأبد. ومنذ ذلك الحين، شارك السفير بلال في سلسلة من الخطب والمحاضرات التي تبرز أهمية التسوية السلمية للنزاعات وأهمية الدبلوماسية.

وانتُخب السفير بلال، خلال ولايته كسفير لبنغلاديش في هولندا، رئيساً للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة من 2017 إلى 2018. وكان السيد بلال أول رئيس من بنغلاديش منذ تأسيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لما يزيد من عشرين سنة. وعلى الرغم من أن منصب رئيس المجلس التنفيذي، وهو الجهاز الأعلى لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يضم 41 دولة من الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية البالغ عددها 193 دولة، كان يشكل تحديًا كبيرًا بسبب الحرب الأهلية المستمرة في سوريا والاستخدام المزعوم المتكرر للأسلحة الكيميائية في عدد من البلدان، قام السيد بلال بأداء أعماله بأقصى قدر من الحنكة المهنية والصدق.

وأشرف السفير بلال على عملية تعيين المدير العام الحالي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي لا يحدث إلا بعد ثمانية سنوات، الأمر الذي كان مرضياً للجميع. لقد ساعد منهجه المبتكر والهادئ والصريح في إنهاء هذه المهمة الشاقة في أقصر وقت ممكن. وكانت السمة المميزة لولاية السيد بلال كرئيس للمجلس التنفيذي هي قدرته على إشراك جميع الدول الأطراف تقريباً البالغ عددها 193 دولة في شؤون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الرغم من ولايته بصفة رئيس للمجلس التنفيذي المؤلف من 41 عضوًا.

ومن خلال سعي السيد بلال الدائم في البحث عن الابتكارات والإبداع، فقد انخرط مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الحوار والمفاوضات للوصول إلى ثقافة توافقية للمنظمة. وعمل السيد بلال أيضاً، بالإضافة إلى دوره كرئيس للمجلس التنفيذي، في عدد من الوظائف الأخرى مثل رئيس لجنة الاعتماد التابعة لمؤتمر الدول الأطراف، ونائب رئيس لجنة مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

وكان السيد بلال، في تعاقداته مع المحكمة الجنائية الدولية، دائمًا صوتًا وناشطاً للدفاع عن قضية الضحايا. وربما كان هذا هو السبب لقيام المكتب بتعيينه "مُيسرا للصندوق الاستئماني للضحايا" للفترة من 2015 إلى 2016. كما كان السفير بلال أيضاً عضوًا في لجنة السفراء التي أنشأها رئيس جمعية الدول الأطراف لترشيح رئيس آلية الرقابة المستقلة في المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً.

كان السيد بلال، أثناء عمله مع الصندوق الاستئماني للضحايا، دائماً من الداعمين للتواصل الابتكاري لجمع الأموال، ومنذ ذلك الحين يسعى إلى تحقيق الصندوق الاستئماني للضحايا للديناميكية التي تشتد الحاجة إليها لزيادة التمويل في كل من المجالين العام والخاص. ويؤمن السيد بلال بالتوعية الصادقة بغض النظر عن مدى غرابة ذلك في البداية. نظرًا لسنوات الخبرة التي يتمتع بها السيد بلال في واشنطن العاصمة، بصفته نائب سفير سفارة بنغلاديش في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه ليس فقط على دراية بثقافة جمع التمويل في الولايات المتحدة، ولكنه أيضًا ظل على اتصال بعدد كبير من خبراء جمع التمويل هناك. ومن المتوقع أن يكون السيد بلال مفيدًا للغاية في استكمال حملة جمع التمويل لصالح الصندوق الاستئماني للضحايا في المستقبل.

إن اقتناع السيد بلال بأهمية رفاه الضحايا أكثر من كونه اقتناعا شخصيا. وباعتبار تكوينه ونشوءه، في السنوات الأولى من استقلال بنغلاديش بعد حرب دموية وإبادة جماعية، التزم السفير بلال بمسؤولية مساعدة الضحايا حيث يعود ذلك إلى هذا الاقتناع وروح إحداث الفرق. ولقد مثّل السيد بلال بنغلاديش في جميع دورات جمعية الدول الأطراف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في الفترة من 2015 إلى 2020. لقد كان صوتًا للتعبير عن أهمية التوازن الجغرافي والجنساني في المحكمة الجنائية الدولية وخارجها. وخلال فترة ولايته، تم انتخاب بنغلاديش خلال الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف في عام 2017 كعضو في المكتب للمرة الأولى على الإطلاق.

وقبل وصوله إلى لاهاي، عمل السيد بلال مديرا عاما في وزارة الشؤون الخارجية لبنغلاديش مع ولاية قضائية على شرق آسيا والمحيط الهادئ. وخلال فترة توليه منصب المدير العام، اضطلع السيد بلال بدور فعال في قيادة علاقات بنغلاديش مع عدد كبير من الدول مثل أستراليا ونيوزيلندا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية واليابان وعدد من دول جزر المحيط الهادئ. وفي الوقت نفسه، عمل السيد بلال أيضاً كنقطة وصل لحكومة بنغلاديش مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية. وخلال هذه الفترة، قاد السيد بلال أيضاً وفد بلاده في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية.

ورغم انخراط السيد بلال البالغ في وظيفته الحالية، فإنه يواصل عمله التطوعي كرئيس لجمعية خريجي معهد الغابات والعلوم البيئية في جامعة شيتاغونغ في بلاده. ونظراً لبراعته وفعاليته في جمع التمويل، يعمل السفير بلال بجهد لإنشاء أول مركز للتطوير الوظيفي لطلاب معهده والتأكد من أن الطلاب الوافدين سيكونون أكثر قدرة على مواجهة تحديات بلد ضعيف مناخياً مثل بنغلاديش.

كان للسيد بلال في إطار دوره الطوعي كمدير لـ "مركز القيادة الآسيوية" في جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية، دور فعال في إعداد ترتيبات تبادل زيارات الطلاب والزملاء من جامعة هارفارد إلى بنغلاديش بشكل منتظم. وبصفته كعضو ناشط في جمعية خريجي جامعة هارفارد وعدد من الجامعات الأخرى، يتمتع السيد بلال بشبكة واسعة من الأصدقاء والأقران في جميع أنحاء العالم. ويتطلع السفير بلال إلى الاستفادة من حسن نيتهم في جعل عمل صندوق الصندوق الاستئماني للضحايا كنداء لجميع الناس لتقديم السلوان والمواساة اللازمة للضحايا.

**البيانات الشخصية**

الاسم: السيد شيخ محمد بلال
تاريخ ومكان الميلاد: 5 تشرين الأول/أكتوبر 1964، في شيتاغونغ، بنغلاديش.
الحالة الاجتماعية: متزوج ولديه طفلان
الجنسية: بنغلاديشي
المهنة: دبلوماسي وموظف في الشؤون الخارجية.

**التعليم الجامعي**

2012: ماجستير في الإدارة العامة، كلية كنيدي في جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

1995: ماجستير في الشؤون الخارجية والتجارة، جامعة موناش، أستراليا

1990: بكالوريوس في علوم الغابات، جامعة شيتاغونغ، بنغلاديش

**الملف الشخصي**

- ناشط في مؤسسة "الإنسانية أولاً" ومشترك في برنامج التخفيف من حدة الفقر عالمياً.
-دبلوماسي وموظف مدني دولي مع خبرة تزيد عن 30 عامًا في الدبلوماسية والتجارة والاستثمار ونزع السلاح والسلام والعدالة.
- ناشط شغوف بالعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

- وسيط محترف يتمتع بمهارات تفاوضية ممتازة.
-مدير يتمتع بمهارات قيادية مبتكرة وخلاقة.
- دبلوماسي اقتصادي يتمتع بمهارات ريادة الأعمال في كل من القطاعين العام والخاص.
- ناشط بيئي يهدف إلى صقل المهارات لمواجهة تحديات تغير المناخ.
- مناصر لقضية التوازن الجغرافي والجنساني في جميع المنظمات.
- مناصرة قوية للآليات القضائية الدولية والتعاون بين الدول لتقديم الجناة إلى العدالة مع ضمان العدالة للضحايا.
- ناشط من أجل عالم يحركه الاتصال حيث محاربة الفقر مسؤولية الجميع.

**الخبرة المهنية**

نيسان/أبريل 2020 حتى الوقت الحاضر: المدير العام للصندوق المشترك للسلع الأساسية، أمستردام.

2014 إلى 2020: سفير مفوض وفوق العادة لدى هولندا والبوسنة والهرسك وكرواتيا؛ وبولندا (التي أنجزت الآن).

الممثل الدائم لبنغلاديش لدى جميع المؤسسات القانونية بما في ذلك: المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، ومحكمة التحكيم الدائمة، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

2012 إلى 2013 مدير عام في وزارة الشؤون الخارجية لبنغلاديش مع ولاية قضائية على شرق آسيا والمحيط الهادئ ونقطة اتصال محورية لبنغلاديش بشأن عدد من المنظمات الإقليمية والدولية. ساعد في جلب "الاتصالات" كنشاط أساسي لسياسة بنغلاديش الخارجية.

2011 إلى 2012 حصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة من كلية كنيدي في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

2010 إلى 2011 نائب السفير في أوزبكستان مع اعتماد في الوقت نفسه لدى كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وأشرف على التجارة الثنائية بقيمة تزيد عن مليار ونصف المليار عند قيامه بجلب مفهوم القطن "النظيف" في ممارساتنا المتعلقة بمصادر التوريد.

2005 إلى 2010 نائب السفير لدى الولايات المتحدة الأمريكية. ونقطة اتصال بنغلاديش في مبنى الكابيتول (الكونغرس) وكافة مراكز البحوث الفكرية الرائدة في واشنطن العاصمة. وهو الممثل التجاري لجميع المفاوضات التجارية. وعمل أيضا بصفة "المسؤول عن الصحافة" في السفارة.

2003 إلى 2005 مدير ديوان وزير خارجية بنغلاديش. وقام بإسداء المشورة إلى وزير الخارجية في جميع الشؤون الدبلوماسية والتجارية أثناء مرافقته للوزير

بصفة مندوب ومستشار للعديد من المؤتمرات والندوات والزيارات الثنائية والإقليمية والدولية.

2000 إلى 2003 مستشار لدى المفوضية السامية في بنغلاديش في كوالالمبور. وساعد في إنشاء أول نظام آلي للمدفوعات القنصلية في أي سفارة من سفارات بنغلاديش في الخارج.

1996 إلى 2000 السكرتير الثاني/والأول في مفوضية بنغلاديش السامية في أستراليا. وتصميم واستضافة أول موقع إلكتروني على الإنترنت لسفارة بنغلاديش.

1995 إلى 1996 أكمل درجة الماجستير في الشؤون الخارجية والتجارية، جامعة موناش، أستراليا بدرجة عالية من الجدارة.

1991 إلى 1996 أكمل دورات تدريبية في بنغلاديش كدبلوماسي مبتدئ وعمل بعد ذلك في وزارة الشؤون الخارجية مع حصور بارز في الأمم المتحدة، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والشؤون القانونية والإدارية.

**المنشورات**

- "معاهدة مياه نهر الغانج: الأمن المائي لبنغلاديش"، أطروحة الماجستير في جامعة بنغلاديش، 1989.
- كاتب مساهم بشكل منتظم في مجلة الدبلوماسي ومجلة الشؤون الدبلوماسية، ومجلة هولاند تايمز، وغير ذلك.

**المؤتمرات والأنشطة العلمية الدولية**

- تولي قيادة وتمثيل بنغلاديش في أكثر من مائة مؤتمر وندوة.

- ألقى خطابات وأدلى ببيانات لدولة بنغلاديش في منتديات مثل الأمم المتحدة ومنتدى بنغلاديش والصين والهند وميانمار للتعاون الإقليمي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومحكمة التحكيم الدائمة، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وغير ذلك.

- كان متحدثًا منتظمًا في القضايا المتعلقة بالفقر واستعادة الكرامة.

**العضويات والجوائز**

- تلقى منحة ميسون لدراسة الماجستير في الإدارة العامة في جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية.
- تلقى منحة دراسية من هيئة المعونة الأسترالية لدرجة الماجستير في جامعة موناش، أستراليا.
- عضو في رابطة الخدمات الخارجية البنغلاديشية.
- رئيس رابطة الخريجين لمعهد الغابات والشؤون البيئية.
- عضو رابطة الخريجين لمعهد الغابات والشؤون البيئية لمدى الحياة بالمرتبة الذهبية.

**اللغات**

- معرفة ممتازة وإتقان للغتين الإنجليزية والبنغالية.
- معرفة عملية باللغة الأوردية والهندية والبهاسا الماليزية.

**الهوايات**
القراءة والكريكت وكرة القدم الأمريكية، والسفر، والقراءة وأعمال "رد الجميل".

# 2- كيلي، كيفين (أيرلندا)

[الأصل: بالإنكليزية]

**مذكرة شفوية**

تهدي سفارة أيرلندا لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى المذكرة ICC-ASP/20/SP/38 المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2021، تتشرف السفارة بإبلاغ أمانة الجمعية بأن حكومة أيرلندا قررت ترشيح السفير كيفين كيلي لانتخابه عضواً في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف في لاهاي في الفترة من 6 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وترى حكومة أيرلندا أن السفير كيفن كيلي يفي تماما بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من القرار ICC-ASP/1/Res.7. وهو مرشح يتحلى بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة، ولديه الخبرة والكفاءة اللازمين لمساعدة الضحايا في الجرائم الخطيرة. وعمل السفير كيلي في مناصب إدارية عليا في النزاعات الهشة والمتأثرة بالنزاعات في إفريقيا مع وزارة الخارجية الأيرلندية والبنك الدولي ومنظمات غير حكومية دولية. ودافع السفير كيلي طوال فترة عمله سفيرا لأيرلندا في أوغندا عن حقوق الضحايا في الجرائم الدولية، وشارك خلال هذه الفترة في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في كمبالا، وعمل أيضا سفيرا لدى جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي حيث أكد أن الضحايا يمثلون جانبا أساسيا من عمل أيرلندا مع المحكمة. وتتشرف أيرلندا بإرفاق بيان المؤهلات والسيرة الذاتية للسفير كيفين كيلي.

**بيان المؤهلات**

*بيان الصلاحية للانتخاب لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا*

يتمتع السفير كيفين كيلي، الذي عمل في الشؤون الدولية مدة تزيد على ثلاثين عاما، بما في ذلك أكثر من عشرين عاما مع وزارة الخارجية، بالخبرة والمؤهلات المطلوبة لتلبية الغالبية العظمى من الكفاءات اللازمة للعضوية في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني. وعمقت الدراسات الأكاديمية التي قام بها السفير كيلي في جامعة دبلن وكلية الحقوق بجامعة كوينز (كلتاهما على مستوى الماجستير)، إلى جانب مشاركته على مدى السنوات الخمس الماضية كسفير لأيرلندا لدى جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، معرفته وفهمه لإطار نظام روما الأساسي.

وقد قاد السيد كيلي وحقق مجموعة واسعة من النتائج في السياسة الخارجية والسلام والأمن والشؤون الإنسانية والتنمية على أعلى المستويات. ويشمل ذلك: السفير ونائب السفير في بعثات ثنائية واسعة في أفريقيا وأوروبا. ومنحته خبرته كمدير بالأمم المتحدة، ومدير لتسوية المنازعات، ومدير للشؤون الانسانية في وزارة الخارجية الخبرة العملية اللازمة لتلبية معظم متطلبات العضوية في مجلس الإدارة. وللسيد كيفين كيلي أيضا، بعد أن شغل مناصب إدارية عليا في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات في إفريقيا مع الحكومة الأيرلندية والبنك الدولي ومنظمات غير حكومية دولية، الخبرة المؤسسية المطلوبة فيما يتصل بولايات الصندوق الاستئماني للضحايا.

وكان السيد كيفين كيلي سفيراً لدى أوغندا في عام 2010 عندما عُقد المؤتمر الاستعراضي الأول لنظام روما الأساسي في كمبالا الذي نظمت أيرلندا خلاله حلقة دراسية عن التعاون مع المحكمة. وكان السيد كيفين كيلي عضوا في وفد أيرلندا وواصل بعد المؤتمر دعم الجهود التي تبذلها أوغندا في مجال العدالة الجنائية الدولية من خلال

مشاركة أيرلندا في برنامج بناء القدرات المتعدد المانحين لقطاع العدالة والقانون والنظام.

وتعني الخبرة التي اكتسبها السفير كيلي في أوغندا أنه في وضع جيد لقيام أيرلندا بدور قيادي في لاهاي فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، بناء على سمعة أيرلندا القوية بالفعل في دعم المحكمة. وبالتعاون مع المقر الرئيسي، تقرر أن تصبح حقوق الضحايا أولوية رئيسية في تعامل أيرلندا مع المحكمة. وشارك السفير كيلي مع الصندوق الاستئماني في رعاية واستضافة فعاليات جانبية في ثلاث دورات لجمعية الدول الأطراف في لاهاي.

وبقيادة السيد كيلي، قامت إحدى عشرة دولة طرفا في نظام روما الأساسي، إلى جانب رئيس جمعية الدول الأطراف، ببعثة إلى شمال أوغندا في الفترة من 19 إلى 23 شباط/فبراير 2018 من أجل تقييم أثر الصندوق الاستئماني للضحايا وتعزيز عمله. وفي هذا العام، الذي شهد الذكرى العشرين لنظام روما الأساسي، بادرت أيرلندا بتنظيم الزيارة من أجل تعزيز الصندوق، ولكن أيضا للمساعدة في تغيير الروايات عن المحكمة الجنائية الدولية في أفريقيا. وتضمنت الزيارة اجتماعات في كمبالا قبل السفر إلى شمال أوغندا حيث لا يزال عشرات الآلاف من الناجين من الفظائع التي ارتكبها جيش الرب للمقاومة يعانون من الإصابات الجسدية والنفسية التي لحقت بهم.

## السيرة الذاتية

### الخلفية

سيستوفي السيد كيفين كيلي المدة المحددة لمنصبه الحالي كسفير لإيرلندا لدى هولندا في 10 أيلول/سبتمبر 2021 وسيعود إلى دبلن للعمل كمدير للاتصالات في وزارة الخارجية الأيرلندية.

ومن خلال مسيرته المهنية في الشؤون الدولية التي امتدت لأكثر من ثلاثين عاما، بما في ذلك عشرين عاما مع وزارة الخارجية والتجارة، قاد السيد كيلي وحقق مجموعة واسعة من النتائج في السياسة الخارجية والسلام والأمن والشؤون الإنسانية والتنمية على أعلى المستويات. ويشمل ذلك: السفير ونائب السفير في بعثات ثنائية واسعة في أوروبا وأفريقيا، ورئاسة وحدات العمل بالمقر الرئيسي لوزارة الخارجية الأيرلندية، والاضطلاع بدور قيادي في رسم السياسات المتعلقة بالبنك الدولي، ومناصب قيادية عليا في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات في إفريقيا مع المنظمات غير الحكومية الدولية.

ويتمتع السيد كيلي بخبرة واسعة في قيادة التخطيط الاستراتيجي والتنظيمي، وإدارة الأفرقة المتعددة التخصصات والثقافات، وممارسة الانضباط الصارم في الميزانية. ويجمع السيد كيلي بين الصفات القيادية القوية ومهارات التعامل مع الآخرين والعمل الجماعي اللازمة لتحقيق نتائج فعالة. وبصفته مفاوضا متمرسا، يتمتع السيد كيلي بقدرة ثابتة على بدء/قيادة التغيير وتقديم حلول مبتكرة في البيئات الصعبة. وهو محلل سياسي ماهر وقادر على تحليل المعلومات المعقدة واستخلاص النتائج وتوصيل الرسائل بوضوح.

### المؤهلات الدراسية

| | |
|---|---|
| كلية الحقوق بجامعة كوينز في بلفاست (2012) | المؤهل: ماجستير في الحوكمة<br>الأطروحة: "التعلم من الحوكمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" |
| جامعة دبلن (1992-1993) | المؤهل: ماجستير في الدراسات المتعلقة بالمساواة |

| | |
|---|---|
| | الأطروحة: "مذنب إلى حين ثبوت براءته: إجراءات الاستجواب بالشرطة في ظل قانون الطوارئ في أيرلندا الشمالية" |
| جامعة أيرلندا الوطنية، كلية سانت باتريك للتربية في دبلن (1986-1989) | المؤهل: بكالوريوس في التربية (مع مرتبة الشرف)، والتخصص في التربية واللغة الإنكليزية |

المهارات اللغوية: الإنكليزية، والأيرلندية، والفرنسية (على مستوى العمل)

## 3- بارماس، أندريس (إستونيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

**مذكرة شفوية**

تهدي سفارة جمهورية إستونيا لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى المذكرة ICC-ASP/20/SP/38 المؤرخة في 3 حزيران/يونيو 2021، نتشرف بإبلاغكم ما يلي.

تتقدم السفارة بإبلاغ الأمانة بأن حكومة إستونيا قد قررت ترشيح السيد أندريس بارماس لإعادة انتخابه كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في الانتخابات التي ستُجرى خلال الدورة العشرين لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا لجمعية الدول الأطراف في لاهاي في الفترة من 6 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2021.

تعتبر إستونيا أن السيد أندريس بارماس يستوفي بالكامل المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 1 من القرار ICC-ASP/1/Res.7. كما أنه يتحلّى بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة ولديه خبرة مشهود لها بها في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة. وتتشرف إستونيا بأن ترفق بيان مؤهلات السيد بارماس وسيرته الذاتية.

ستكون حكومة إستونيا مقدرة جداً للدعم القيّم من الدول الأطراف لنظام روما الأساسي لإعادة انتخاب السيد أندريس بارماس كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.

**بيان المؤهلات**

يتم تقديم هذا البيان عملاً بالفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا (ICC-ASP/1/Res.7).

يستوفي السيد أندريس بارماس بالكامل المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 1 من القرار أعلاه: إنه يتحلى بالحياد والأخلاق الرفيعة والنزاهة، كما أنه أثبت كفاءته في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة.

يتمتع السيد بارماس بخبرة مهنية واسعة في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة من حيث السياسة والممارسة.

خلال الأشهر الأولى من عمله كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، ساهم السيد بارماس بشكل نشط في أعمال المجلس ويشعر أن دوره كعضو في مجلس الإدارة مع تحليه بخلفية قانونية قوية كان مهماً لتحقيق نجاح ولاية الصندوق. يعمل السيد بارماس حالياً كنقطة محورية لمجلس الإدارة في قضية نتاغاندا، حيث من المقرر تقديم خطة التنفيذ لجبر الأضرار في أيلول/سبتمبر 2021. إنه يدعو إلى زيادة في مستوى الاحتراف في أعمال المجلس ليتمكن من تلبية التوقعات التي وضعتها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في الصندوق الاستئماني للضحايا بشكل أفضل. يقدم السيد بارماس خدماته إلى الصندوق الاستئماني بتشكيل موقف معقول فيما يتعلق بتوصيات تقرير استعراض الخبراء المستقلين بشأن الصندوق الاستئماني للضحايا.

بصفته المدعي العام لإستونيا، إحدى مهامه الرئيسية تتمثل بالتعامل في معالجة القضايا المتعلقة بمسائل ضحايا الجرائم. إنه يقوم بتوجيه عملية وضع السياسات المتعلقة بمشاركة الضحايا في الإجراءات الجنائية وحصولهم على خدمات الإغاثة، والمساعدات

المتاحة للضحايا وما إلى ذلك. ولتعزيز مصالح الضحايا، أبرم السيد بارماس اتفاقاً مع نقابة المحامين الإستونية نيابة عن مكتب المدعي العام في خريف 2020 لإشراك ضحايا الجرائم في مرحلة التحقيق الجنائي. وتم تعيين مدع عام متخصص في أمور الأحداث ومعاملة الضحايا في مكتب المدعي العام. كما أنه يصر على الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل أن يكون العمل أكثر جدوى في النهوض بحقوق الضحايا. ومن أجل الإدراك بمستوى خدمات مكتب المدعي العام وأي أوجه قصور محتملة، يتم باستمرار جمع وتقييم مدى رضا الضحايا عن الخدمات والمساعدات المتاحة لهم أثناء الإجراءات الجنائية. كما أن السيد بارماس يدعو إلى التواصل الفعال مع الضحايا. إنه يعمل على إيجاد طرق مبتكرة وفعالة للإطلاع على احتياجات ضحايا الجرائم بشكل أفضل. لهذا السبب وعلى سبيل المثال، يتم إدخال أساليب العدالة التصالحية في عمل مكتب المدعي العام تحت إشرافه. والسيد بارماس عضو في المجلس الإستوني للوقاية من الجرائم، الذي قام في السنوات الأخيرة بوضع مساعدة ضحايا الجرائم في صميم أعماله.

أثناء فترة تعيينه قاضيا في جدول الخدمة للدوائر المتخصصة في كوسوفو، شارك السيد بارماس بشكل ناشط في وضع الإطار التنظيمي والمعايير لمشاركة الضحايا في إجراءات الدوائر المتخصصة في كوسوفو. وفي الفترة من 2013 إلى 2014 عمل السيد بارماس كمسؤول قانوني في محاكم كوسوفو كعضو في بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، حيث كان عليه، من بين مهام أخرى، العمل مع ممثلي ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والجرائم ضد الإنسانية في الإجراءات الجنائية الجارية.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن عمل السيد بارماس كمحاضر في القانون الجنائي بجامعة تارتو يستحق أيضاً تسليط الضوء عليه، حيث تعامل بالقضايا المتعلقة بمصالح الضحايا بشكل متعمق في تدريس دورات السياسة الجنائية والقانون الجنائي الدولي. وكمحاضر في العديد من الندوات والمؤتمرات، ساهم السيد بارماس بشكل كبير في زيادة الوعي بالقانون الدولي الإنساني بين القضاء الإستوني والجيش. وكان أيضاً عضواً في الوفد الإستوني في الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عامي 2018 و2019 على التوالي.

يشمل سجله الحافل أيضاً المشاركة في إصلاح قواعد مكافحة الاتجار بالبشر في قانون العقوبات الإستوني في عام 2012.

يتألف مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا من خمسة أعضاء فقط، ولكن مهامه متعددة الجوانب ألا وهي: توجيه أعمال الصندوق الاستئماني وتخصيص الموارد وتنسيق مشاريع المساعدة والإشراف عليها. ويقدم المجلس تقارير عن أعماله إلى جمعية الدول الأطراف. ومن المستحسن أيضا أن يأخذ أعضاء المجلس على عاتقهم مهام تمثيلية وأن يساعدوا في جمع الأموال للصندوق الاستئماني. لهذا السبب عند القيام بتكوين عناصر مجلس الإدارة يجب على الأقل محاولة شمل مؤهلات متنوعة. السيد بارماس هو المرشح المؤهل لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني بسبب خبرته في القانون الجنائي والقانون الجنائي الدولي، ولكن أيضًا بسبب مهاراته الإدارية التي اكتسبها كمدعي عام في إستونيا وخبرة واسعة من العمل في بيئات دولية مختلفة.

لا توجد هناك أي إنتماءات أو ارتباطات التي من شأنها أن تسبب أي مساس بحياد السيد بارماس أو نزاهته كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا. *ومن بين أمور أخرى*، ليس للسيد بارماس في الوقت الراهن أي انتماء إلى أي منظمات قضائية دولية. توجب على السيد بارماس الاستقالة من جدول خدمة القضاة في الدوائر

المتخصصة في كوسوفو بسبب تعيينه في منصب المدعي العام لإستونيا. ومع ذلك، فإن عمله كمدعي عام لا يمثل عائقاً رسمياً أو جوهرياً للعمل كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.
واستنادا إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، يمكن أن يكون لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي كامل الثقة في الاستفادة من خبرة السيد أندريس بارماس ومعرفته في منصب عضو مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

## السيرة الذاتية

### الخبرة العملية

| | |
|---|---|
| آذار/مارس 2021 - حتى الآن | الصندوق الاستئماني للضحايا، عضو مجلس الإدارة |
| شباط/فبراير 2020 - حتى الآن | المدعي العام لإستونيا |
| كانون الثاني/يناير 2017 – آذار/مارس 2020 | قاضٍ في الدوائر القضائية المتخصصة في كوسوفو (مدرج في جدول الخدمة) |
| حزيران/يونيو 2014 – شباط/فبراير 2020 | دوائر تالين القضائية، قاضٍ في الدائرة الجنائية |
| حزيران/يونيو 2013 - حزيران/يونيو 2014 | بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (إيوليكس)، موظف قانوني في المحكمة العليا لكوسوفو / محكمة الاستئناف |
| أيلول/سبتمبر 2003 - حتى الآن | كلية الحقوق بجامعة تارتو، محاضر في القانون الجنائي |
| كانون الثاني/يناير 2003 - حزيران/يونيو 2013 | المحكمة العليا لإستونيا، مستشار الدائرة الجنائية |
| أيلول/سبتمبر 1999 - كانون الثاني/يناير 2003 | المحكمة العليا لإستونيا، محامي قسم المعلومات القانونية |

### منشورات مختارة

1- تقارير المراسلين: إستونيا. الحولية السنوية للقانون الدولي الإنساني، 2000. لاهاي: T.M.C. Asser Institute. 2002، ص. 484-490. بالتعاون مع Tanel Kerikmäe.

2- *Inimsusevastased kuriteod rahvusvaheliste kriminaalkohtute käsitluses* – [الجرائم ضد الإنسانية في المحاكم الجنائية الدولية] Juridica V/2002، ص. 321 – 329.

3- *Karistusseadustikus sätestatud inimsusevastaste ja sõjakuritegude kuriteokoosseisude kooskõla vastavate kuritegude rahvusvahelises õiguses tunnustatud määratlustega.* - [توافق تعاريف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في قانون العقوبات الإستوني مع القانون الدولي] في مجموعة الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا لإستونيا 2003. تالين: جورا. 2004، الصفحات 1592-1604.

4- Prosecution of International Crimes: Estonia. In National Prosecution of – International Crimes. Nationale Strafverfolgung Völkerrechtlichen Verbrechen. المجلد 5، كندا، إستونيا، اليونان، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية. A. Eser, U. Sieber, H. Kreicker (ed-s). Berlin: Duncker & Humblot, 2005 ص. 89-188. بالتعاون مع Tristan Ploom.

5- Developing the Definition of the Crime of Genocide through National Criminal Laws. In Festschrift in Honour of Raimo Lahti, K. Nuotio (ed). هلسنكي: جامعة هلسنكي. 2007، ص. 61 - 73. بالتعاون مع Jaan Sootak.

6- *Karistusõigus. Üldosa, koos J. Sootaki, E. Elkindi, P. Randma ja P. Pikamäega* [القانون الجنائي: الجزء العام، بالتعاون مع J. Sootak, E. Elkind, P. Randma and P. Pikamäe]. تالين عام 2010، 800 صفحة.

7- *Karistusjärgne kinnipidamine põhiseaduse vastane, mis saab edasi?* [الاحتجاز بعد قضاء العقوبة مخالف للدستور: وماذا بعد؟] طقوس 25، 2011، ص. 86-94. بالتعاون مع Rauno Kiris.

8- تقرير قطري عن إستونيا. في: Außerprozessuale Erhebung der Beweisen und Verwertung dieser Beweisen im Strafprozess [جمع الأدلة خارج قانون الإجراءات واستخدام هذه الأدلة في الإجراءات الجنائية] P. Hofmanski, (ed) بالتعاون مع E. Kergandberg. (Krakow, Munich: C.H. Beck, 2015).

9- تقرير قطري عن إستونيا. في: جريمة العدوان: تعليق، C. Kress, S. Barriga (ed-s). (Cambridge: Cambridge University Press, 2017)

10- *Karistusõigus. Üldosa, II väljaanne koos J. Sootaki, E. Elkindi, P. Randma ja P. Pikamäega*. [القانون الجنائي: الجزء العام ، الطبعة الثانية بالتعاون مع كل من؛ J. Sootak, E. Elkind, P. Randma and P. Pikamäe] جورا، 2018، 682 صفحة.

11- تطبيق القانون الجنائي المحلي فيما يتعلق بالجرائم الدولية. حولية البلطيق للقانون الدولي، المجلد 17 (2019).

12- مسؤولية الأسمى وفقاً لقانون العقوبات الإستوني وامتثاله للقانون الدولي. Juridica International المجلد 28 (2019).

13- *VIII peatükk. Inimsuse ja rahvusvahelise julgeoleku vastased süüteod. Karistusseadustik. Kommenteeritud väljaanne*. [الفصل الثامن. الجرائم ضد الإنسانية والأمن الدولي. في: قانون العقوبات. تعليق] J. Sootak and P. Pikamäe (ed-s) (تالين: جورا، 2021). بالتعاون مع J. Tehver.

**أوراق مؤتمرات مختارة**

| | |
|---|---|
| تموز/يوليو 2005 | جرائم ضد الإنسانية: المعتقدات الدوغماتية وتحليل القضايا المعنية في المحاكم الإستونية، أكاديمية البلطيق الصيفية للقانون الدولي الإنساني، جينيدا، منظمة الصليب الأحمر الإستوني. |
| تشرين الأول/أكتوبر | تطبيق قواعد القانون الجنائي الدولي في القانون الإستوني، |

| | |
|---|---|
| 2007 | الندوة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر حول دور القضاء في تنفيذ القانون الإنساني الدولي، بودابست، هنغاريا. |
| آب/أغسطس 2010 | مبادئ الاختصاص القضائي في القانون الجنائي الإستوني، مجموعة العمل العلمية الدولية للولاية القضائية الجنائية المتضاربة في قضايا الجريمة المنظمة، أوسنابروك، ألمانيا. |
| تشرين الأول/أكتوبر 2012 | منظور سياسات الأحكام، 32 يوم من أيام محامي إستوني، تارتو، إستونيا |
| تشرين الأول/أكتوبر 2016 | حدود القانون الجنائي الدولي، 34 يوم من أيام محامي إستوني، تارتو ، إستونيا |
| تشرين الثاني/نوفمبر 2018 | تطبيق القوانين الجنائية المحلية فيما يتعلق بالجرائم الدولية، المؤتمر الدولي المعني بالقضايا الموضوعية لجريمة الإبادة الجماعية وحماية حقوق الإنسان، جامعة ولاية سوخومي، تبليسي، جورجيا. |
| أيار/مايو 2020 | فترة قصيرة من التقادم القانوني للجرائم الجنائية مع البعض من أسباب التمديد - منظور إستوني، جامعة فيادرينا الأوروبية، فرانكفورت أودر، ألمانيا. |

**العضوية في الرابطات والجمعيات المهنية**

| | |
|---|---|
| 2020 – حتى الآن | عضو في الجمعية الأكاديمية الإستونية للقانون |
| 2007 – حتى الآن | عضو في جمعية مارتنز |
| 2017 – حتى الآن | عضو في Arbeitskreis Völkerstrafrecht [الفريق العامل للقانون الجنائي الدولي] |

**المؤهلات التعليمية:**

| | |
|---|---|
| 2002 - 2005 | كلية الحقوق بجامعة تارتو ماجستير في فقه القانون |
| 1995 - 1996 | كلية الحقوق بجامعة تارتو ، بكالوريوس (قانون) |
| 1984 - 1995 | المدرسة الثانوية، تارتو 3. |

**اللغات**

| | |
|---|---|
| الإستونية | اللغة الأم |
| الإنكليزية | جيد جداً |
| الألمانية | جيد جداً |
| الروسية | جيد |
| الفرنسية | مبتدئ |

## 4- تافاريز ميرابال، مينيرفا جوزيفينا، (الجمهورية الدومينيكية)

[الأصل: بالإنكليزية]

**مذكرة شفوية**

تقدم سفارة الجمهورية الدومينيكية لدى مملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى المذكرة ICC-ASP/20/SP/38، المؤرخة 3حزيران/ يونيو 2021، يشرفها أن تبلغ الأمانة بأن حكومة الجمهورية الدومينيكية قررت ترشيح **السيدة مينيرفا جوزيفينا (مينو) تافاريز ميرابال** لإعادة انتخابها عضوا في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في الانتخابات المقرر عقدها خلال الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف في لاهاي في الفترة من 6 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2021.

ترى حكومة الجمهورية الدومينيكية أن السيدة مينيرفا جوزيفينا (مينو) تافاريز ميرابال تفي تماما بالمتطلبات الواردة في الفقرة الأولى من الفقرة 1 من القرار ICC-ASP/1/Res.7. وهي مرشحة تتحلّى بأرفع مستوى أخلاقي، وبالحياد والنزاهة ولديها خبرة وكفاءة في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة.

والسيدة تافاريز ميرابال عالمة فقهيات وسياسية دومينيكية، معترف بها وطنيا ودوليا لالتزامها بالديمقراطية والعدالة والدفاع عن حقوق الإنسان، والكفاح من أجل المساواة وعدم التمييز. في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، قُتلت والدتها مينيرفا ميرابال وخالتاها باتريا وماريا تيريزا ميرابال، الناشطتان من أجل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وتتجسد الإدانة العالمية لهذه الفظائع في تحديد الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك التاريخ (قرار الأمم المتحدة لعام 1999)، بوصفه *اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة*.

ويقترح الترشيح مع مراعاة العمل القيّم الذي أُنجز مؤخرا في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا بشغل الشاغر الذي حدث بعد وفاة الدكتورة فيليبي ميشليني (أوروغواي)، وكذلك أداء وظائفها كنائبة لرئيس الجمهورية، ومشرعة، وخلال مسيرتها المهنية الطويلة كناشطة سياسية، أثبتت القدرة على القيادة والتمتع بمهارات الاتصال والالتزام بالإدماج والتنوع، فضلا عن قدراتها على جمع الأموال، وتوليد التحالفات، وتنسيق العمل الجماعي والتفاوض مع مختلف الجهات الفاعلة ومختلف المصالح. ويجدر بالذكر أيضاً عمل تافاريز ميرابال لمدة 14 عاما لصالح نظام روما الأساسي والصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية، بصفتها مشرعة دومينيكية ورئيسة *منظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي* وعضوا فيها.

يشرف الجمهورية الدومينيكية أن ترفق بيان مؤهلات السيدة مينيرفا جوزيفينا (مينو) تافاريز ميرابال، وستكون في غاية الامتنان إذا حظي ترشيحها لإعادة انتخابها عضوا في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا بدعم قيّم من جانب الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

**بيان المؤهلات**

ترشح **الجمهورية الدومينيكية** السيدة مينو تافاريز ميرابال لانتخابها عضوا في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا لملء الشاغر الذي حصل بعد وفاة الدكتور فيليبي ميشليني (أوروغواي) في 19 نيسان/أبريل 2020 المفجعة. وتتحلى السيدة ميرابال بالأخلاق الرفيعة والقيم والموضوعية والنزاهة المطلوبة لتحقيق أهداف الصندوق الاستئماني للضحايا ومقاصده، بموجب نظام روما الأساسي، وكذلك حسب المعايير المنصوص عليها في الفقرة 1 من القرار (ICC-ASP/1/Res.7) إذ "يجب أن يتمتع المرشحون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة والقدرة على تقديم المساعدة لضحايا الجرائم الخطيرة".

إن استمرار ولاية مينو تافاريز ميرابال في الصندوق الاستئماني للضحايا سوف يسمح باستمرارية الجهود الرامية إلى تعزيز الصندوق الذي بذلته منذ انتخابها في عام 2020. ثم، كما كان الحال في عملية انتخابها، سيتم إدراج عناصر ملفها الشخصي التي تؤهلها لهذا المنصب.

مينيرفا جوزيفينا تافاريز ميرابال، والمعروفة باسم مينو، مختصة بفقه اللغة وهي أيضاً سياسية دومينيكية ذاع صيتها على الصعيدين الوطني والدولي بسبب التزامها بمبادئ الديمقراطية والعدل والدفاع عن حقوق الإنسان، والسعي لتحقيق المساواة وعدم التمييز. ولدت في عام 1956 خلال النظام الديكتاتوري لرافائيل تروهيلو، وهو من أقسى الديكتاتوريات في تاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، قُتلت والدتها، منيرفا ميرابال، وكذلك خالتاها باتريا وماريا تيريزا ميرابال، الناشطات من أجل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وقد تُرجمت الإدانة العالمية لهذه الفظائع عبر اعتبار الجمعية العامة للأمم المتحدة (بموجب القرار 134/54 لعام 1999) ذلك التاريخ اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

إن الجرائم التي ارتكبتها الديكتاتورية ضد الإنسانية وضد آلاف الأشخاص، ومن بينهم والدتها وخالتاها ووالدها، الذي قُتل في عام 1963، حددت طبيعة العمل العام الذي ستقوم به مينو تافاريز ميرابال تجاه الأمة الدومينيكانية ومنطقة أميركا اللاتينية. فقد اتسم عملها منذ صغرها بالدفاع عن حقوق الإنسان فاستندت إلى معايير مستقلة وقدرات وحيادية تتحلى بها، ورفعت صوتها على المستويين الوطني والدولي من أجل تحقيق العدالة، واللدفاع عن حقوق جميع البشر، وخاصة النساء والفتيات والفتيان والمراهقين وجميع الفئات المهمشة تقليديا.

تم ترشيح مينو تافاريز ميرابال بدعم كامل من كل الأحزاب في مجلس نواب الأمة. وتم اقتراح اسمها استناداً إلى أدائها الجيد في المناصب التي احتلتها إذ تولت منصب نائب مستشار جمهوري لمدة أربع سنوات وكانت مُشرّعة في ثلاث فترات (2002-2006 و 2006-2010 و 2010-2016)؛ وهي ناشطة سياسية منذ مدة طويلة وأظهرت روحاً قيادية ومهارات في الاتصال والتزاماً بالادماج والتنوع، وكذلك قدرة على جمع التبرعات، وإنشاء التحالفات، وتنسيق العمل الجماعي والتفاوض مع الجهات الفاعلة والمصالح المختلفة.

ولا يمكن أن نغض النظر عن سعي مينو تافاريز ميرابال طوال 14 عاماً لتعزيز نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية والصندوق الاستئماني، وذلك من خلال عملها كمشرعة وطنية ومن ثم كعضو ولاحقاً كرئيسة شبكة "برلمانيون من أجل العمل العالمي"، وهي شبكة دولية تضم أكثر من 1400 مشرع يعملون على تعزيز حقوق الإنسان ودولة القانون، وعدم التمييز، والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في 143 دولة حول العالم.

ساهمت مبادرات السيدة مينو تافاريس ميرابال التشريعية بشكل حاسم في تصديق جمهورية الدومينيكان على نظام روما الأساسي وعلى اتفاقية امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية في عاميّ 2005 و2008. كما جعلت مبادراتها التشريعية البلد يقطع أشواط كبيرة في تطبيق هذا النظام الأساسي فيما يتعلق بالحقوق الأساسية التي لحظها قانون العقوبات الدومينيكي منذ عام 2014، وفيما يتعلق بالتزامات التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وقد جرى اعتمادها في عام 2018.

ومن خلال شبكة "برلمانيون من أجل العمل العالمي" لم تألو جهداً حتى تضمن مصادقة 76 دولة على نظام روما الأساسي، ومن ثم تعزيز الطبيعة العالمية والشمولية للنظام الأساسي وترسيخ فعاليته، بالإضافة إلى إقرار القوانين التكميلية لتطبيقه في العديد من مجالس نواب العالم.

على الصعيد الدولي، وبصفتها سياسية ومدافعة عن حقوق الإنسان، تركز عملها أيضًا على الدفاع عن القيم الأساسية للإنسانية كونها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطلعات ضحايا الجرائم التي نص عليها نظام روما الأساسي، مثل حظر استخدام الأسلحة، وحق المرأة في حياة خالية من العنف، وعدم التمييز على أساس الجنس أو أي نوع آخر، والحماية من جميع أشكال العنف وإلغاء عقوبة الإعدام وما شابه.

هذا التاريخ الطويل يجعل مينو تافاريس ميرابال مرشحة بامتياز للعمل في الهيئة الإدارية للصندوق الاستئماني، وهي بلا أدنى شك ستساهم في ترسيخ فعالية الصندوق وتأثيره فيما يتعلق بتطبيق معايير التعويض وتقديم المساعدة وجمع التبرعات للضحايا وكذلك في تحقيق تطلعات نظام روما الأساسي بالكامل من خلال البحث عن العدالة وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وحماية ضحايا الجرائم الفظيعة التي ترتكب ضد الإنسانية.

## السيرة الذاتية

### معلومات شخصية

أم لولدين

### المسار السياسي

**حزب أليانزا بئيس** (Alianza Pais)
نائبة الرئيس (منذ 2019)
**التحالف من أجل الديمقراطية والخيار الديمقراطي والديمقراطية الجديدة**
مرشحة لرئاسة الجمهورية الدومينيكية (الانتخابات الوطنية 2016)
**حزب الخيار الديمقراطي**

مؤسسة ورئيسة (2015-2019)
**حزب التحرير الدومينيكي** (PLD)
عضو اللجنة المركزية (1997-2014)
**المسار الحكومي**
**وزيرة الخارجية، الجمهورية الدومينيكية**
نائبة مستشار، مكلفة بالشؤون الخارجية (1998-2000)
وكيلة وزارة الخارجية للشؤون القنصلية (1996-1998)
المنسقة العامة للقمة الثانية لرؤساء دول وحكومات بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (1999)
المنسقة الوطنية للجنة الثنائية المختلطة الدومينيكية - الهايتية (1996-2000)
المنسقة الوطنية لقمّة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الكاريبية الأولى (1998)
المنسقة الوطنية لقمة رؤساء دول وحكومات أمريكا الوسطى وبنما وبليز والجمهورية الدومينيكية الاستثنائية (1997)
منسقة ومقررة لجنة السياسة الخارجية للحوار الوطني (1997-1998)

**المسار البرلماني**
**مجلس نواب جمهورية الدومينيكان،**
نائبة في المجلس الوطني، المنطقة المركزية، (2002-2006) (2006-2010) (2010-2016)

**اللجان**
رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مجلس النواب (2006-2014)
عضو اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية (2002-2016)

عضو اللجنة الخاصة لإصلاح قانون العقوبات الجديد ولإصلاح قانون الإجراءات الجنائية (2010-2016)
عضو لجنة البيئة والموارد الطبيعية (2002-2016)
عضو لجنة المراجعة والتدقيق في مجلس مراجعة دستور الجمهورية الجديد (2010)
نائب رئيس لجنة الطاقة والمناجم (2004-2006)

**المبادرات التشريعية في مجال حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والأطفال (مختارات)**

- شاركت في صياغة القانون 32-18 المعني بتعاون جمهورية الدومينيكان مع المحكمة الجنائية وقد تم اقراره عام 2018

- شاركت في تعديل قانون عقوبات جمهورية الدومينيكان فتضمن جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومسؤولية كبار الموظفين وعدم جواز التقادم (المواد 89-95)، وقد تم اقراره في 2014

- شاركت في صياغة مشروع القانون الأساسي المؤسِّس للنظام الشامل للوقاية والرعاية والمعاقبة والقضاء على العنف ضد المرأة (قدم في عام 2012، لما يتم اقراره)

- شاركت في تعديل قانون العقوبات في جمهورية الدومينيكان حتى يتضمن الجرائم التي نصّ عليها نظام روما الأساسي، بما في ذلك جريمة العدوان وتعديل المادة 8 المعتمدة في كمبالا (قُدم في عام 2011، لما يتم إقراره)

- شاركت في تعديل دستور جمهورية الدومينيكان حتى يشمل المبادئ العامة للحقوق الواردة في نظام روما الأساسي والتي تعنى بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والعدوان، وقد تم اقراره في عام 2010

- صاغت قانون الحملة الوطنية رقم 36-10 "16 يوما ضد العنف الجنساني" والذي تم إقراره عام 2010

- شاركت في صياغة الوثيقة التي صادقت على بروتوكول امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية المعتمد في عام 2009

- شاركت في صياغة القانون رقم 220-07 حول حماية واستخدام شارة الصليب أو الهلال الأحمر، المعتمد في عام 2007

- شاركت في صياغة القانون الذي يصادق على نظام روما الأساسي وقد تم اقراره عام 2005

- شاركت في صياغة القانون 88-03 الذي ينشئ في جميع الأراضي بيوت ضيافة أو دور رعاية للنساء والأطفال من الجنسين والمراهقين والمراهقات الذين يعانون من العنف المنزلي والجنساني، وتم إقراره في عام 2003

**عرائض (مختارات)**

- زعيمة عريضة "موافقة مجلس نواب جمهورية المدومينيكان بأطرافه المتعددة على ترشيح القاضية أولغا هيريرا كاربوسيا، رئيسة الدائرة الجنائية في محكمة الاستئناف والمحكمة الجنائية في سانتو دومينغو، لمنصب في المحكمة الجنائية الدولية، 2011

- شاركت في صياغة القرار البرلماني الذي يدعو الحكومة لأن تحيل إلى مجلس النواب مشروع القانون المعني بالتصديق على تعديلات نظام روما الأساسي المعتمد في كمبال، 2010

**الدبلوماسية البرلمانية العالمية في مجال حقوق الإنسان**

**اتحاد برلمانيي الأمريكتين**

نائب الرئيس 2008-2012

**منظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي**
رئيسة 2014-2016
رئيسة مجلسها الدولي 2012-2014
عضو لعدة فترات في لجنتها التنفيذية ومجلسها الدولي 2006-2016

**حملة برلمانيون من أجل العمل العالمي لصالح المحكمة الجنائية الدولية**

بصفتي عضوًا في برلمانيين من أجل العمل العالمي وكعضو في مجالس إدارتها، أؤيد المجموعات الوطنية في البلدان التالية فيما يتعلق بمبادراتها لصالح المحكمة الجنائية الدولية:

- أفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ونيجيريا،
- أمريكا اللاتينية: الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والإكوادور والسلفادور ونيكاراغوا وبنما والمكسيك وباراغواي وسورينام وأوروغواي وفنزويلا،
- آسيا: أفغانستان واليابان وماليزيا وسريلانكا،
- الشرق الأوسط: البحرين ولبنان والمغرب،
- أوروبا ودول أخرى: الولايات المتحدة وأوكرانيا

بعثات المساعدة التقنية والسياسية للمصادقة على نظام روما الأساسي وتنفيذه والمصادقة على تعديلات كمبالا

- المكسيك 2003-2006
- البرازيل 2004- 2010
- سورينام 2008
- شيلي 2007- 2009
- بنما 2011
- سلفادور 2011- 2014
- كولومبيا 2013
- هاييتي 2016

اللجنة المنظمة (مختارات)

- حلقة العمل البرلمانية الإقليمية حول تطبيق نظام روما الأساسي وتعديلات كامبالا، سانتو دومينغو، 2015

- مائدة مستديرة لاعتماد تشريع بشأن نظام روما الأساسي، سانتو دومينغو، 2011

- وفد برلماني إلى الدورة العاشرة لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك، 12-21 كانون الأول 2011

- الدورة الخامسة لجمعية البرلمانيين الاستشارية حول المحكمة الجنائية الدولية ودولة القانون، سانتو دومينغو، 2008

مشاركة (مختارات)

- إحاطة:"القصاص من جرائم داعش: كيف يمكن لسياسة الولايات المتحدة بشأن المحكمة الجنائية الدولية أن تعزز المساءلة في العراق وسوريا"، لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، مجلس النواب الأمريكي، واشنطن العاصمة، شباط 2016

- جلسة رفيعة المستوى بشأن المحكمة الجنائية الدولية، لجنة الشؤون القانونية والسياسية لمنظمة الدول الأمريكية، شباط/فبراير 2016

- "تمكين المرأة: بناء الأمن البشري". مؤتمر الأمة، الأرجنتين، ندوة حول العدالة والإنصاف الجنساني، 11-12 أيار 2011

**حملة برلمانيون من أجل العمل العالمي حول السلام والأمن**

- متحدثة، "أثر العنف المسلح على التنمية"، كولومبو، سريلانكا، تشرين الأول 2011

- المبادرات البرلمانية للتصديق على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ومعاهدة تجارة الأسلحة
  - هايتي، 2017
  - كازاخستان 2016
  - السلفادور 2015

**حملة منظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي حول المساواة والجنسانية**

- متحدثة، حوار بين الأجيال حول المساواة بين الجنسين وحقوق الفتيات والمراهقات، اليونيسف، أنتيغوا، غواتيمالا، تشرين الأول/أكتوبر 2018

- الكلمة الافتتاحية في المؤتمر، الندوة الدولية حول قتل الإناث، الجمعية الوطنية الفرنسية، باريس، فرنسا، 26 كانون الثاني/يناير 2017

- متحدثة بمناسبة إطلاق "الدليل البرلماني حول حقوق الإنسان والميول الجنسي والهوية الجنسانية" في كونغرس جمهورية أوروغواي الشرقية، 10-11 تموز/يوليه 2016

- مبادرات برلمانية لاعتماد تشريع بشأن المساواة والجنسانية وعدم التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الجنسانية أو الهوية
  - ترينيداد وتوباغو، 2016
  - بليز، 2016
  - السلفادور، 2015

- سانتو دومينغو، 2013

**حملة منظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي حول إنهاء زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو القسري**

- هي **مُبْدِئة** القرار البرلماني حول إنهاء زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو القسري الموقع من قبل 774 برلمانيًا من 76 دولة، لدعم تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 156/69 لعام 2014

**مبادرات حول الأطفال والمساواة والعدل والحقيقة والذاكرة**

**مؤسسة آفاق المواطن** (Horizonte ciudadano) **التي أسستها ميشال باشلي**، عضو شبكة القادة من أجل بداية آمنة لحقوق الطفولة المبكرة، سانتياغو، شيلي، منذ عام 2019

**المجلس الاستشاري لمنظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي**، نيويورك، لاهاي، منذ عام 2016

**مؤلفة كتاب، غداً أكاتبك مرة أخرى**، (رسائل مينيرفا ميرابال ومانولو تافاريز هوستو)، منشورات أميغو ديل هوغار، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، 2013

**شاركت في تأسيس متحف الأخوات ميرابال**، سالسيدو، الجمهورية الدومينيكية، 1981

**المؤسسات الدولية**

**عضو في الصندوق الاستئماني لضحايا الجرائم التي تندرج في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية**

انتخبتها جمعية الدول الأطراف لتمثيل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2020 حتى الآن

**الجمعية البرلمانية المشتركة أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي**

عضو في بعثة مساعدة هايتي في عملية إعادة إعمار هايتي بعد الزلزال، 2009-2010

**الجمعية البرلمانية المشتركة لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ-الاتحاد الأوروبي**

عضو البعثة المساعدة في عملية إعادة إعمار هايتي بعد الزلزال، 2009-2010

**منظمة الدول الأمريكية**

رئيسة بعثة المراقبة الانتخابية للاستفتاء العام والانتخابات التكميلية لحكام بيرو، كانون الأول 2018

**وسائط الإعلام**

**الصحيفة الحرة** (**Diario Libre**)

كاتبة رأي، 2008-2010

**برنامج الساعة الأولى** (**Primera Hora**)، **القناة اللاتينية** (**Antena Latina**)

معلقة سياسية، 2000- 2001

**الأوساط الأكاديمية**

**جامعة العمل من أجل التربية والثقافة** (UNIVERSIDAD ACCIÓN PRO EDUCACIÓN Y CULTURA)، **سانتو دومينغو**

مديرة القسم الإسباني 2001-2002

أستاذة محاضرة، 1985-1992
**بيت الأمريكيتين** (CASA DE LAS AMÉRICAS)**، هافانا، كوبا**
**مركز الدراسات الكاريبية**
باحثة في الآداب الدومينيكية، 1979-1980
**مركز البحوث الأدبية**
باحثة في الأدب اللاتيني، 1980-1983
**منشورات**
**الطريق الذي أحضرته معي،** منشورات امبرتور، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، 2011
**مبادرة خاصة**
سيدة أعمال في مجال الملابس النسيجية 1985-2000
**التعليم**
معهد البحوث الجامعية أورتيغا وغاسيت (Ortega y Gasset)**،** ماجستير في الإدارة العامة العليا، مدريد إسبانيا، 2006-2008.
جامعة هافانا، دورة دراسات عليا في اللغويات الإسبانية، 1983-1984
جامعة هافانا، بكالوريوس فقه اللغة الإسبانية، تخصص في الأدب الأمريكي اللاتيني، 1978- 1984
**اللغات**
الإسبانية والإنكليزية والفرنسية

# 5- إبراهيم سوري يلا (سيراليون)

[الأصل: بالإنكليزية]

## مذكرة شفوية

**انتخاب أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا**

أكتب إليكم علاقة بالموضوع المشار إليه في المذكرة UN/ICC/101/MUL الصادرة عن المدير العام والسفير المتجول لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2021.

وبعد الأخذ في الاعتبار الفقرة 3 من المرفق والفقرة 8 من القرارICC-ASP/1/Res.7، وبصفتي أنتمي إلى إحدى الدول الأطراف، أرشح، أنا القاضي ديزموند باباتوندي إدواردز في محكمة العدل الدولية، الآن السيد إبراهيم سوري يلا لشغل المقعد المخصص للدول الأفريقية في مجلس الإدارة. وقد بُلغ هذا الترشيح من خلال القنوات الدبلوماسية كما هو منصوص عليه لدى أمانة جمعية الدول الأطراف إلى العنوان Oude Waalsdorperweg 10، AK2597 ،The Hague ،The Netherlands.

ولدى إبراهيم يلا إسك الكفاءات المطلوبة والضرورية على النحو الذي حدده مجلس الإدارة.

وأوجه كريم نظركم وعنايتكم إلى سيرته الذاتية والبيان المرافق لها والوثائق الداعمة الأخرى المرفقة بهذه المذكرة الشفوية.

تقبلوا أسمى التحيات،

حضرة. القاضي ديزموند باباتوندي إدواردز

رئيس القضاة الفخري

## بيان المؤهلات

*بيان مقدم من حكومة سيراليون وفقاً للقرارين ICC-ASP/1/Res.6 و-ICC ASP/1/Res.7الصادرين عن جمعية الدول الأطراف*

إنه لشرف كبير لحكومة سيراليون أن ترشح إبراهيم سوري يلا، المحامي بالمحكمة العليا لسيراليون الذي زاول مهنة المحاماة، محليًا ودوليًا على مدار الثلاثة وعشرين (23) عامًا الماضية كعضو مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية. وإبراهيم سوري يلاه هو محامٍ مؤهل وذو خبرة عالية عمل في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كمحامي، وكمحامي دفاع وهو حاليًا في وقت ترشيحه محامي دفاع رئيسي في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون.

إبراهيم سوري يلا هو شخص يتمتع بأخلاق عالية ونزاهة، وقد اتسمت فترات عمله في المحاكم الوطنية والدولية بالتفاني ونكران الذات. ويمتلك إبراهيم مجموعة المهارات والخبرة الإدارية اللازمتين للتعامل مع مؤسسة مثل مجلس الصندوق الاستئماني للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية والهياكل الأخرى التابعة لها نظرًا لسنوات خبرته في التعامل مع ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية كمحامي عام وكمحامي دفاع رئيسي في محكمة تصريف الأعمال المتبقية لسيراليون. ويحمل إبراهيم تجربة فريدة في التعامل المباشر مع الشهود والضحايا في الميدان أثناء التحقيقات، ويفهم التحديات التي يواجهونها من خلال معرفته الإضافية بكيفية التعامل مع الشهود والضحايا أثناء الدفاع.

ومن شأن ترشيح إبراهيم لعضوية مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا أن يأتي بالخبرة المباشرة المطلوبة بشدة باعتباره محاميًا ينحدر من بلد شهد حربًا أهلية وحشية حيث أُقيمت محكمة جنائية دولية عمل فيها كمستشار إلى جانب وحدة حماية الضحايا والشهود لتقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي للضحايا. ويفهم إبراهيم ما يعنيه أن يكون الشخص ضحية وعلى دراية باحتياجات الضحايا، وهذا هو محور عمل مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا. ويتمتع إبراهيم بالكفاءة والخبرة والمهارات في التعامل مع ضحايا الجرائم الخطيرة ويواصل حتى الآن عمله في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون للتواصل والتعامل مع ضحايا الجرائم الخطيرة في سيراليون.

ويجيد إبراهيم الإنكليزية والفرنسية كتابة وتحدثا وهو مؤهل للجلوس كقاض في المحكمة العليا في سيراليون.

## السيرة الذاتية

محامي بالمحكمة العليا لسيراليون

**البيانات الشخصية**
تاريخ الميلاد: 11 كانون الثاني/يناير 1974
مكان الميلاد: فريتاون
بلد الميلاد: سيراليون
الجنسية: سيراليوني

**المسار التعليمي**
التعليم الثانوي: مدرسة سانت إدواردز الثانوية، كينج توم، فريتاون، سيراليون
سنوات الدراسة: من 1985 إلى 1992
كلية الحقوق فوره باي، جامعة سيراليون، ماونت أوريول، فريتاون، سيراليون
سنوات الدراسة: من 1992 إلى 1996

المؤهل: بكالوريوس الحقوق (بدرجة الشرف). مدرسة سيراليون للقانون، 11 شارع لامينا سانكوه، فريتاون، سيراليون
سنوات الدراسة: من 1996 إلى 1997
المؤهل: محامي مقبول لدى محاكم سيراليون

القبول: قُبلت في النقابة العليا للمحامين في سيراليون في كانون الثاني/ديسمبر 1998
الامتياز: حصلت على جائزة رئيس القضاة التي تُمنح للطالب صاحب أفضل أداء عام
حصلت على جائزة النائب العام لأفضل أداء في الإجراءات والأدلة الجنائية
حصلت على جائزة الأفضل في السلوكيات والأخلاقيات المهنية
مركز حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة بريتوريا، جنوب أفريقيا
سنوات الدراسة: من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2001
متدرب في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكذلك في مكاتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أكرا، غانا كجزء من متطلبات البرنامج الأكاديمي
المؤهل: ماجستير (حقوق الإنسان في أفريقيا)
عنوان الأطروحة: من أجل نهج قائم على حقوق الإنسان لحماية اللاجئين في أفريقيا

**المسار المهني**

من حزيران/يونيو 1997 إلى نوفمبر 1997 - محامي متدرب في شركة المحاماة Wright & Co (المحامون المقبولون لدى المحكمة العليا لسيراليون، فريتاون، سيراليون)

**محامي في شركة المحاماة** Wright & Co، **سيراليون**

من شباط/فبراير 1998 إلى كانون الأول/ديسمبر 2000 - محامي في شركة المحاماة Wright & Coحيث كنت أعمل حصريًا في الدعاوى التجارية والمدنية والجنائية داخل أسوار محكمة الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في سيراليون. وعملت على نطاق واسع على القضايا المدنية والتجارية والجنائية وحضر العديد من الندوات والدورات التدريبية بشأن الإجراءات المدنية والجنائية في سيراليون، بما في ذلك تلك التي نظمتها نقابة المحامين في سيراليون والمحكمة الخاصة لسيراليون.

من نيسان/أبريل 2001 إلى أيار/مايو 2001 - متدرب في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كجزء من متطلبات ماجستير القانون، حيث درس الجوانب العملية للمحاكمات والدفاع في قضايا جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وعملت أيضًا لفترة وجيزة كمسؤول حماية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أكرا كجزء من متطلبات ماجستير القانون في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2001 في إطار إعداد أطروحته حول حماية اللاجئين في أفريقيا.

عنوان أطروحة ماجستير القانون: من أجل نهج قائم على حقوق الإنسان لحماية اللاجئين في أفريقيا.

**شريك في مكتب روبرتس وشركاؤه للمحاماة، سيراليون**

من كانون الثاني/يناير 2002 إلى كانون الأول/ديسمبر 2002 - محامي (مكتب روبرتس وشركاؤه للمحاماة، عملت فيه كشريك باعتباره أحد مكاتب المحاماة الرائدة في سيراليون في ذلك الوقت) عملت على نطاق واسع في قانون الشركات، والقانون المصرفي، والقوانين والإجراءات الجنائية وكذلك المسائل الإجرائية المدنية وجذب الاهتمام بالقانون البيئي وإجراء البحوث في هذا المجال. وأثناء الفترة التي قضيتها في مكتب روبرتس وشركاؤه للمحاماة، عملت بشكل مكثف على البحث في القضايا القانونية المعقدة وتقديم الآراء القانونية للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية والبعثات الدبلوماسية.

**مسؤول قانوني مساعد، مكتب محامي الدفاع الرئيسي، المحكمة الخاصة لسيراليون**

ديسمبر/كانون الأول 2002 إلى أغسطس/آب 2005 - ترك الممارسة الجنائية في القطاع الخاص للعمل في مكتب الدفاع بالمحكمة الخاصة لسيراليون، وهي محكمة جنائية دولية أُنشئت بموجب معاهدة بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة كمسؤول قانوني مساعد. وبهذه الصفة، كان لي دور فعال في إنشاء أول مكتب محامي رئيسي في المحكمة الخاصة لسيراليون.

**محامي مشارك، الفريق القانوني لقوات الدفاع المدني الذي يمثل سام هينغا نورمان**

عينتني لاحقًا الدائرة الابتدائية الأولى بالمحكمة الخاصة لسيراليون كمحامي مشارك لسام هينغا نورمان، وزير الدفاع السابق لسيراليون أثناء محاكمته (المدعي العام ضد سام هينغا نورمان، وموينينا فوفانا وآخرون). وخلال المحاكمة قدمت أدلة دامغة، وطعنت في أدلة الادعاء، وأجريت بحثًا قانونيًا في المسائل المعقدة، وصغت الالتماسات، ووقفت أمام دائرة المحاكمة والاستئناف بالمحكمة الخاصة لسيراليون إلى جانب محامين آخرين يمثلون سام هينغا نورمان. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت وأدرت تحقيقات من أجل الدفاع في تلك القضية. وقد اضطلعت بهذه المهام الإضافية أثناء عملي في نفس الوقت بصفتي المحامي المناوب في مكتب الدفاع بالمحكمة الخاصة لسيراليون. وخلال فترة ولايتي في المحكمة الخاصة لسيراليون، تابعت قضايا مدنية وتجارية وجنائية محدودة في المحاكم الوطنية.

**محامي في مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا**

أيلول/سبتمبر 2005 إلى نيسان/أبريل 2011 - عملت في مكتب المدعي العام في البداية كمحامي مساعد وترقيت في الرتب لأصبح محاميًا في مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا.
خلال الفترة التي قضيتها في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عملت على حالة أوغندا، وحالتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والقضايا الناشئة عن هذه الحالات حيث ساعدت كبار المحامين في إجراء التحقيقات، والقيام بمهام لها صلة بتحديد الشهود والأدلة مما يمكن أن يكون له علاقة بالقضايا، وصياغة المرافعات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر طلبات أوامر القبض، والمذكرات الخطية لجلسات إقرار التوقيف، وتقديم الأدلة في المحكمة، وتقديم المذكرات في جلسات التداول التي تسبق المحاكمة، والشروع في استراتيجيات عرض القضايا والأدلة أمام الدوائر الابتدائية التابعة لتلك المحكمة.

**محامي الدفاع، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا**

بعد استقالتي من مكتب المدعي العام في عام 2011، عملت كمحامي دفاع في قضايا دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا من أواخر عام 2011 حتى الآن. وقد أشرفت على تحقيقات الدفاع، ووضع استراتيجيات للقضايا، وعرض الأدلة على دوائر المحكمة الجنائية الدولية كمحامي دفاع خاصة الدوائر الابتدائية.

**شريك مسؤول عن إدارة مكتب المحاماة تيجان كول ويلا وشركاؤهما، 2013 حتى الآن**

أنا حاليًا الشريك المسؤول عن إدارة أحد مكاتب المحاماة الرائدة في سيراليون وأحد مؤسسيها (الشريك الأول هو عبد تيجان كول) وهو مكتب متخصص في المصارف،

وقانون الشركات، وتمويل المشاريع، والإجراءات الجنائية والمدنية والدولية والبيئية، وقانون الملكية الفكرية.

**مستشار في قانون البيئة لدى وكالة حماية البيئة، سيراليون**

من عام 2015 إلى عام 2017، عملت كمستشار مكلف من الاتحاد الأوروبي لدى وكالة حماية البيئة في الأمور المتعلقة بتطوير وتعزيز قدرتها القانونية، ومراجعة القوانين البيئية الحالية واقتراح التعديلات عليها لجعلها تتماشى مع القوانين البيئية الدولية الحديثة وتقديم استراتيجيات لمحاكمة مرتكبي الجرائم البيئية في سيراليون.
من عام 2014 حتى الآن، يقدم مكتبنا خدمات قانونية بانتظام لوكالة حماية البيئة في سيراليون.

وبهذه الصفة، أتيحت لي الفرصة لمراجعة قوانين الأراضي في سيراليون والسياسات الحالية لتحديد آثارها على الإنتاجية وتأثيراتها الشاملة على حماية البيئة. كما ساعدت في مراجعة مشروع قانون البيئة وكذلك اللوائح المتعلقة باستخراج الرمال وغيرها في سيراليون.

**المهام والمسؤوليات – مستشار في قانون البيئة لدى وكالة حماية البيئة، سيراليون**
مراجعة القوانين البيئة الحالية عام 2009 واقتراح التعديلات عليها.
وضع مبادئ توجيهية بشأن التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم البيئية في سيراليون.
إتاحة التدريب للشرطة والمدعين العامين والقضاة على القانون البيئي بغرض المساعدة في وضع اللوائح البيئية المتعلقة بالتعدين واستخراج الرمال والزراعة وصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في سيراليون.
المساعدة في ملاحقة الجرائم البيئية قضائيا في سيراليون.
رصد وتقييم المشاريع بهدف تقييم الأثر البيئي والمساعدة في تحديد رسوم الترخيص المناسبة للمشاريع.
وضع اللوائح البيئية لقطاعات مثل السياحة وقطاع التعدين والزراعة في سيراليون.
المساعدة في وضع اللوائح البيئية التالية في سيراليون:
1- لائحة المواد السامة والخطرة
2- لوائح مراقبة وإدارة المواد الكيميائية الخطرة ومبيدات الآفات لعام 2016
3- لوائح التحكم في انبعاثات المركبات
4- أنظمة تقييم الأثر البيئي للقطاع الزراعي
5- لائحة تقييم الأثر البيئي لقطاع التصنيع، 2016
6- لائحة تقييم الأثر البيئي لأبراج الاتصالات، 2016
7- لائحة استخراج الرمال
8 -لائحة المناجم والمعادن لعام 2013

**عضو لجنة صياغة قانون التحكيم الجديد لسيراليون تحت رعاية لجنة إصلاح القانون في سيراليون**

عضو لجنة صياغة قانون التحكيم الجديد للفترة 2017-2018 تحت رعاية لجنة إصلاح القانون.
المشاركة كمحكّم في عدد معقول من إجراءات التحكيم في سيراليون وكنت مهتما أكثر بالتحكيم في مجال التعدين.

**إسهامات أخرى في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفريقيا**

اتحاد محاكمة يايا جامي، الرئيس السابق لغامبيا.
أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2017 - عملت مستشارًا لمنظمة عالم خال من الإيدز (AIDS Free World) كجزء من اتحاد تأييد محاكمة يايا جامي، الرئيس السابق لغامبيا - قدمت المشورة الاستراتيجية بشأن الحالات المتعلقة بضحايا الإيدز في غامبيا.

**خدمات قانونية أخرى قدمتها كممارس قانوني خاص في سيراليون، 2014 حتى الآن**

كانت لي عدة عقود كمستشار قانوني مع العديد من البنوك في سيراليون، أبرزها GT Bank (SL) Ltd وMicrocredit Finance Eco Bank، كما قدمت المشورة القانونية للعديد من مؤسسات الإقراض المالي الدولية التي وفرت تمويلات لمشاريع في سيراليون، وفي هذا الصدد، ساعدت منظمة تعزيز الاستثمار (OPIC) المسماة الآن مؤسسة التمويل الدولية للولايات المتحدة (DFC) وكذلك بنك نيويورك ومجموعة من المقرضين الأجانب الآخرين لحكومة سيراليون وكذلك الشركات/البنوك في سيراليون.
وساعدت أيضًا البنوك التجارية المحلية وما زلت أساعد في تنسيق التمويل من المقرضين الدوليين، وإعداد اتفاقيات القروض ووثائق الضمان وكذلك استرداد القروض وإنفاذ الأوراق المالية في المحكمة.
وأنا مُدرج في دليل الدوائر القانونية كواحد من المحامين التجاريين الدوليين الرائدين في سيراليون.

**محامي الدفاع الرئيسي في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، 2015 حتى الآن**

أعمل كمحامي دفاع رئيسي في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، وهي محكمة دولية لتصريف الأعمال المتبقية تؤدي المهام المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وبهذه الصفة، أساعد قلم المحكمة في الإشراف على الأحكام التي أصدرتها المحكمة الخاصة لسيراليون وإنفاذها في المملكة المتحدة ورواندا وتقديم المذكرات نيابة عن الأشخاص المدانين أمام قضاة تلك المحكمة.

**التدريبات والدورات الأخرى التي حضرتها**

أثناء خدمتي في المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية، تلقيت تدريبًا مكثفًا من مجلس نقابة المحامين في إنجلترا وويلز ومن العديد من المجموعات المدافعة عن حقوق الإنسان حول تعزيز تقنيات الدعوة إلى المحاكمة ومناقشة الطعون أمام المحاكم الوطنية والدولية.

وأثناء خدمتي في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، تلقيت تقنيات تدريب مكثفة على الدفاع (المحاكمات الابتدائية والاستئنافية)، في كل من المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا. وكانت هذه الدورات التدريبية بمثابة دورات تنشيطية في الدفاع أثناء المحاكمات الابتدائية والاستئنافية، وهي مفيدة في كل من المحاكم الوطنية والدولية.

كما حضرت في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عددًا من الدورات والتدريبات حول كيفية تقديم الأدلة أمام القضاة وذلك بالاستناد إلى تقاليد القانون المدني.

وأثناء خدمتي في مكتب المدعي العام، تلقيت تدريباً في الصياغة القانونية، وصياغة مرافعات الدفاع أثناء المحاكمة، فضلاً عن صياغة تقارير التحقيق.

**المنشورات**

المحكمة الخاصة لسيراليون: وجهة نظر دفاعية بقلم جونز، جون رود، إبراهيم يلاه وآخرون، مجلة العدالة الجنائية الدولية، 2004، العدد 1 من المجلد 2.

**الدورات/المحاضرات والمؤتمرات**

حضرت العديد من الدورات والمؤتمرات والندوات حول القضايا المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي، والتحكيم الدولي في لاهاي في معهد آسر (Asser)، وقدمت محاضرات كمحاضر زائر في المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام، ومركز غروتيوس، كما ألقيت محاضرات حول مواضيع القانون الجنائي الدولي في جامعة أوتريخت، وكلية فوره باي، وجامعة سيراليون وغيرها كمحاضر زائر.

وحضرت العديد من الدورات التدريبية حول التحكيم الدولي والاتجاهات الحديثة في التحكيم بما في ذلك تلك التي نظمها البروفيسور خوار قريشي من ماكنير تشامبرز حول آخر المستجدات في قانون التحكيم الدولي.

وحضرت حلقات ودورات دراسية نظمها مركز القانون الدولي والسياسة في أفريقيا بشأن اعتماد سيراليون لاتفاقية نيويورك وآثارها على التجارة والاستثمار الدوليين وكذلك على إرث المحكمة الخاصة لسيراليون، وعلى وجه الخصوص، مساهماتها في تطوير القانون الدولي.

**العضوية –المجلس التنفيذي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية**

عضو المجلس التنفيذي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية،2021.

**الكفاءات**

الدفاع في المحاكمات الابتدائية والاستئنافية
التقاضي التجاري الدولي
التحكيم
استرداد القروض وإنفاذ الضمان
القدرة على التواصل بشكل فعال باللغتين الإنكليزية والفرنسية
مهارات القيادة والتدريب
إدارة شؤون الموظفين والموارد
الصياغة القانونية: صياغة تقارير التحقيق، وطلبات أوامر القبض، وغيرها.

**لغات أخرى**
أجيد اللغة الفرنسية كتابة وتحدثا.
**المهارات البحثية**
متخصص في البحث، وعلى دراية بالأدوات التكنولوجية المستخدمة في البحث القانوني وما إلى ذلك.

**الصياغة**
التوفر على مهارات ممتازة في الصياغة

**خبرة واسعة في العمل على المسائل المتعلقة بالضحايا وبالشهود**
عملت على نطاق واسع وأواصل العمل على المسائل المتعلقة بالضحايا والشهود في عملي مع مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية وبصفتي الحالية كمحامي دفاع رئيسي في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون التي أواصل فيها العمل مع قلم المحكمة ووحدة حماية الضحايا والشهود. ولدي عشرات السنوات من الخبرة في العمل على القضايا المتعلقة بالضحايا على المستويين الوطني والدولي. ومعلوم أن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية تقوم بالكثير من العمل بشأن المسائل المتعلقة بالضحايا في المحكمة الجنائية الدولية، وقد وسع ارتباطي مع لجنتها التنفيذية أفقي بشأن التحديات التي يواجهها الضحايا وجمعيات الضحايا ضمن الإطار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية.